بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م (٣٣)، ع (٦)، ص ص: ١ – ٥٦٧ (٢٠٢٥م)
ردمد ٠٩٨٩ – ١٣١٩
رقم الإيداع ١٤/٠٢٩٤

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م (٣٣)، ع (٦)، ص ص: ١ – ٥٦٧ (٢٠٢٥م)
ردمد ٠٩٨٩ – ١٣١٩
رقم الإيداع ١٤/٠٢٩٤

مجـــــلة
جامعة الملك عبد العزيز
الآداب والعلوم الإنسانية

المجلد (٣٣) العدد (٦)
٢٠٢٥م

مَركز النشر العلمّي
جَامعَة الملك عبدالعزيز
ص ب: ٨٠٢٠٠ – جدة: ٢١٥٨٩
http://spc.kau.edu.sa

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م (٣٣)، ع (٦)، ص ص: ١ – ٥٦٧ (٢٠٢٥م)
ردمد ٠٩٨٩ – ١٣١٩
رقم الإيداع ١٤/٠٢٩٤

■ هيئة التحرير ■

أ. د. أحمد بن محمد صالح عزب aazab@kau.edu.sa	رئيسًا
أ. د. عبدالرحمن بن رجا الله السلمي aralsulami@kau.edu.sa	عضوًا
أ. د. عبدالرحمن العمري aaalamri1@kau.edu.sa	عضوًا
أ. د. أرفت وزنه ralwazna@kau.edu.sa	عضوًا
أ. د. السيد خالد مطحنة Ekibrahim@kau.edu.sa	عضوًا
أ. د. عبد الرحمن القرني alqarni333@yahoo.com	عضوًا
أ. د. هناء أبو داود habudaoud@kau.edu.sa	عضوًا
أ. د. زيني الحازمي zzainy@gmail.com	عضوًا
أ. د. عواطف الشريف aalherth@kau.edu.sa	عضوًا

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م (٣٣)، ع (٦)، ص ص: ١ – ٥٦٧ (٢٠٢٥م)
ردمد ٠٩٨٩ – ١٣١٩
رقم الإيداع ١٤/٠٢٩٤

المحتويات

القسم العربي

الصفحة

- اتجاهات ممارســـي العلاقات العامة نحو اســـتخدام أدوات الذكاء الاصـــطناعي في إدارة الأزمات وأتمتة العمليات الاتصالية في البنوك السعودية. ١
إيمان أحمد مرسي .....

- مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية في وثيقة المدينة المنورة: دراسة تحليلية تطبيقية. ٤٦
خالد بن عيد بن عواض العتيبي .....

- الاستثناءات النظامية للقطاع غير الربحي: دراسة مقارنة. ٧٦
عبد العزيز بن محمد بن عبد الله الناصر.....

- الردُّ إلى الأصل عند تمَّام حسَّان. ١٠٥
جمال رمضان حيمد حديجان .....

- أثر التحديات الأسرية والاجتماعية والاقتصادية على تمكين المرأة السعودية في المجال الرياضي. ١٣١
رفعه تركي إسماعيل مله .....

- تعريب الرياضات الإلكترونية والوعي اللغويّ لدى طلاب السنة التحضيريّة بجامعة الملك عبد العزيز. ١٦٧
ياسر بن عبد العزيز بن عوض السلميّ .....

- تفسير القرآن بالقرآن عند الإمام مجاهد بن جبر في تفسيره: دراسة مقارنة (سور البقرة وآل عمران والمائدة أنموذجًا). ٢٠٤
أحمد بن عبدالله بن أحمد الحصيني .....

- واقع المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الرياضية بالمملكة العربية السعودية. ٢٣٢
نايف بن محمد المقهوي– موفق بن عوض سلّام .....

- المعلومات والبيانات في نشرة إصدار الأسهم في السوق الموازية: دراسة نظامية. ٢٥١
نايف بن إبراهيم المزيد.....

- عوارض الأهليَّة عند الأصوليِّين: دراسةٌ أصوليَّةٌ تطبيقيَّةٌ على المرض ٢٧٩
عبدالرحمن بن مستور بن سعيد المالكي .....

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م (٣٣)، ع (٦)، ص ص: ١ – ٥٦٧ (٢٠٢٥م)
ردمد ٠٩٨٩ – ١٣١٩
رقم الإيداع ١٤/٠٢٩٤

- جريمة الاحتيال المالي في النظام السعودي والفقه الإسلامي: دراسة مقارنة ٣٠٥

أنس محمد ظافر الشهري.....

- بلاغة الصورة السردية في رواية دفاتر الوراق ٣٣٥

فوزي علي علي صويلح..... .....

- التشريع في الشريعة والقانون وسلطة ولي الأمر في التشريعات: دراسة تحليلية مقارنة بين الفقه والقانون ٣٦٦

محمد بن مبارك بن سالم الشلوي .....

- الأوجه النّحويّة لكلمة (قليل) في القرآن الكريم ٣٩٣

تركي بن صالح المعبدي الحربي .....

- موقف النظام السعودي من فكرة الحق في النسيان الرقمي ٤١٩

هاجر بنت سليمان الحمّاد .....

- التحديات اللغوية والثقافية في الترجمة من العربية إلى البنغالية: دراسة تحليلية على المترجمين في بنغلاديش ٤٣٤

أنور بن سعد الجدعاني – أنور شهادات بن محمد مصطفى .....

- الطائفة اليزيدية: عرض ونقد ٤٥٥

محمد بن أحمد الجوير .....

- السياحة الشتوية في إقليم تهامة عسير في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية ٤٨٥

عبد الله بن معيض مصحوب آل كاسي القحطاني .....

- المنهج النبوي في تقدير الذات: دراسة تأصيلية موضوعية. ٥١٦

هناء عبد الله أبوداود – خديجة الراشدي .....

- بناء مقياس الحساسية النفسية الانفعالية لدى العاملين في القطاع الصحي وفق نموذج سلم التقدير .. ٥٤٩

منى سعد فالح العمري.....

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م (٣٣)، ع (٦)، ص ص: ١٠٥ – ١٣٠ (٢٠٢٥م)
DOI: 10.4197/Art.33-6-4

الردُّ إلى الأصل عند تمَّام حسَّان

جمال رمضان حيمد حديجان

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حضرموت، اليمن
alnhwi1@gmail.com

المستخلص: عُنِيَ البحث بدراسة تصوُّر تمَّام حسَّان لمبدأ الردِّ إلى الأصل؛ فقد أضافَ إلى تصوُّر القدماء أمورًا، وإنْ كانَ لا يبعدُ عنهم في التصوُّر العام، وتفرَّدَ بتخصيص مفهوم الردِّ إلى الأصل بمعنى التأويل لا غير؛ بوصفِهِ دلالةً قرآنية، ثمَّ تنويعه الردَّ إلى الأصل في أربعةٍ، هي: الحرف (الصوت)، الكلمة (البنية)، الجملة (التركيب)، القاعدة (التخريج)، وعلى هذه الأربعة بنى البحثُ مادَّتَهَ، وتعرَّفَ إلى تطبيق حسَّان هذه الأربعة بأمثلتها. انتهى البحث إلى نتائج، أهمُّها: أنَّ القدماء لم يُفْرِدُوا الردَّ إلى الأصلِ في كتبهم إفرادًا يُبْرِزُهُ، غير ما عرضُوا له في دواخل مسائل العربية كُلَّما عرضَ عارضٌ لذكره. وأنَّ حسَّانًا قد وافقَ القدماء من حيثُ التصوُّر العام للردِّ إلى الأصل وخالفَهم في مفهومه، وفي بعض أنواعه وتطبيقاتِهِ للردِّ، كما يظهرُ ذلك في نوعه الأول، وهو الردُّ إلى الأصل في الحرف (الصوت).

الكلمات المفتاحية: الردّ، الأصل، تمام حسان، التقدير، التأويل، القاعدة.

المقدّمة

سنَّ العربُ الأوائل الذين يُحْتَجُّ بهم في كلامهم سننًا، تقفَّاها مَنْ جاءَ بعدَهم. من تلك السنن أصولٌ في تراكيبِ كلامهم (التركيب الجُمْلِيّ) وبنى ألفاظهم. ثمَّ رأَوْا بعدَ أنْ ثبتتْ تلك الأصول على المستويَيْنِ: التركيبي والبنيوي أنْ يخرجُوا عن تلك الأصول ويعدلوا ويتحوَّلُوا، وهو ما لم يجسُرْ عليهِ غيرُهم من الأُمَم، وعُدَّ ذلك العدول والتحوُّلُ مظهرًا من مظاهرِ التطوُّر اللُّغوي؛ لما لمسُوه من مرونةٍ تقتضيها حال لغتهم.

لقد علتْ حالَ العربِ شيءٌ من السآمة والملالة من تلك الأُصُول التي مشَوْا عليها حتَّى ثبتتْ، فرأَوُا الخروجَ والعدول عنها، بتقديم ما حقُّه التأخير أو تأخير ما حقُّهُ التقديم، أو بالحذفِ، أو النقل، أو الإعلال، أو الإبدال، أو الزيادة، رادِّينَ كلَّ ما خرجُوا عنه إلى أصله؛ إذ هو معلوم لديهم، فهم لم يعدلوا عن الأصل إلَّا لمقتضى حال لغتهم على المستويَيْنِ: التركيبي (الجملة) أو

البنيوي (الكلمة) من المرونة وقبول ذلك، فضـلًا عن أنَّهم لم يتحوَّلُوا عن الأصـلِ إلَّا وتركُوا دليلًا لمعرفة أصلهم المتحوَّل عنه، من قرائن متعدّدة، كدلالة الحال، أو السياق، أو الإعراب، وغيرها.

ولمَّا تتبَّعَ علماءُ العربيَّةِ كلامَ العرب بعدما تحوَّلُوا عن الأصل وعدلوا عنه، كانَ عليهم أن يبتدعوا طرائق للردِّ إلى الأصل، فذكرُوا من جملة طرائقهم تلك التقدير وذلك في التركيب الجُمْلِيّ، والتثنية والجمع والإضافة والضمير والنسب والتصغير والميزان الصرفي وغيرها.

ولـــمَّـــا عرفُوا أنَّ الأصلَ لابُدَّ من المصيرِ إليهِ فقد أعارُوه جُلَّ اهتمامهم، ولم يُعِيرُوا العدولَ عن الأصـلِ اهتمامًا يبلغُ اهتمامَهم بالأصـلِ الذي عُدِلَ عنه، فجاءَ ذكرُ الردِّ إلى الأصـل عارضًـا عند تناولهم ما يقتضي ذكرَه؛ عَلَمًا وتعليمًا وتفهيمًا.

بقيَتْ هذهِ الصُّـورةُ إرثًا توارثَهُ علماءُ العربيَّةِ عنْ القدماء متداولًا كلَّما عرضُـوا له فيما يعرضُ لهم من مســـائل العربيَّة، حتَّى آل الأمرُ إلى المحدثين من علماء العربية، فاجتهدُوا، ونهجُوا منهجًا جديدًا وفقَ رُؤَاهم الجديدة ونمطية تفكيرهم عن اللغة. ومن هؤلاء المحدثين تمَّام حسَّـــان، الذي كانتْ لَهُ نُهْجَةٌ في تصـوُّرِهِ للغة العربيَّة اختلفتْ عنْ نُهْجَةِ القدماء في جملةٍ غيرِ قليلةٍ من قضـايا اللغة.

ومن تلك التصوُّرات التي تصـوَّرَها حسَّانٌ تصـوُّرُه لأصـول العربية في مستوياتها المختلفة، عندما يعدل العربُ عن الأصل ويتحوَّلون عنه كيفَ يكون المصيرُ والردُّ إليه.

أهميَّة البحث:

تكمنُ أهميَّة البحث في دراســة مبدأ من مبادئ أصــول النحو العربي، وصــورة من صــور التقلُّب والتحوُّل والعدول وأهميَّة المصير إليه.

أهداف البحث:

١- التعرُّف إلى تصوُّر القدماء من علماء العربية عن مبدأ الردِّ إلى الأصل وطريقتهم في التعامل معه في مستويات البحث اللغوي.

٢- التعرُّف إلى تصوُّر تمَّام حسَّان عن مبدأ الردِّ إلى الأصل وتنويعه له وطريقته في تطبيقه في مستويات البحث اللغوي.

الدراسات السابقة:

وقف البحثُ على عددٍ من الدراسات السابقة ممَّا للبحث صلة به، رتَّبْتُها ترتيبًا زمنيًا على النحو الآتي:

١- ردُّ الألفاظ إلى أصولها دراسة صرفية تحليلية، لعبد الكريم بن صالح الزهراني، رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢- الرجوع إلى الأصل في النحو العربي أسبابه ونماذجه، لرمضان خميس عباس القسطاوي، من منشورات العدد التاسع والعشرين، المجلد الثالث لحوليَّة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ٢٠١٣م.

٣- ما يرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها في النحو والصَّرف دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، لعادل عبد محمود حسانين، من منشورات جامعة الأزهر، حوليَّة كلية اللغة العربية، بنين بجرجا، العدد التاسع عشر، الجزء الثاني، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٤- ظاهرة الرجوع إلى الأصل في العربية، لعمر علي الباروني، بحث منشور بجامعة مصراتة/ ليبيا، بمجلة شماالجنوب، العدد الخامس عشر، يونيو ٢٠٢٠م.

٥- إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل، لبهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، بحث منشور بمجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثاني، العدد الثالث، رجب - رمضان ١٤٢١هـ/ أكتوبر- ديسمبر ٢٠٠٠م.

٦- ما يرُدُّ الحروف إلى أصلها في الأسماء بين القوَّة والضعف، لرفيع بن غازي السلمي، بحث منشور بجامعة الملك عبد العزيز، بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد الثامن والعشرين، العدد الثامن، ٢٠٢٠م.

٧- طرائق الردّ إلى الأصل عند النحاة، لجمال رمضان حديجان، بحث منشور بمجلة جامعة الريَّان، للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد الرابع، العدد الأول، يونيو، ٢٠٢١م.

وكلُّها لم تتناول الردَّ إلى الأصل عند تمَّام حسَّان.

منهج البحث:

تقفَّى البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ عرضَ في المهاد وصفَ طريقة قدماء النحويين في التعامل مع مبدأ الردِّ إلى الأصل، وتحليل طريقتهم بالأمثلة والشواهد لبعض ما عرضُوه في مسائل العربية على المستويين: التركيب الجُمْلِيّ، وبنية الكلمة. ثم وصف طريقة تمَّام حسَّان في تعامله مع هذا المبدأ بعدَ بيان اختياره التعريف المصطلحيّ لمبدأ الردِّ إلى الأصل، وأنواعه، وتطبيقاته عليها، ثم تعليق البحث على ذلك.

عالج الباحث مادَّة البحث بمراجع متنوِّعة تُبِيْنُ ماهيته، وتحقِّقُ غايتَه.

خطَّة البحث:

اقتضى عنوانُ البحثِ ومادَّتُهُ أنْ تكون نُهْجَتُه على النحو الآتي:

المقدِّمة: وفيها تصـوُّر عن ما سـنَّتْهُ العرب في كلامهم، بدءًا بتثبيت أصـوله، حتَّى إذا ثبتت تحوَّلُوا وعدلُوا عنها، وعن تعاطي علماء العربية مع الردِّ إلى الأصل والمصير إليه، وأنَّهم تعاطَوا ذلك في المستويين: التركيبي (الجملة) والبنيوي (الكلمة)، ثمَّ تصوُّر تمَّام حسَّان عن مبدأ الردِّ إلى الأصـل في كتابه (أصـول النحو دراسـة أبسـتيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) بدءًا بتحديد مصـطلح الرَّدِّ إلى الأصـل، ثمَّ أنواعه وقد جعلها أربعة، هي: الردّ إلى الأصـل في الحرف، والكلمة، والجملة، والقاعدة، وطريقته في التطبيق على هذه الأنواع.

ثمَّ تضـمَّنت المقدمة أهمية البحث، وأهدافه، والدراسـات السـابقة، ومنهج البحث، وخطته. وبعد المقدمة مهادٌ أبان تصـوُّرَ قدماء علماء العربيَّة عن الردِّ إلى الأصـل، وأنهم قد اقتصـرُوا فيه على مسـتويَيْن، هما: التركيبي (الجملة)، والبنيوي (الكلمة)، ولم يُفْرِدُوا له مباحث خاصَّـةً في كتبهم، وإنَّما قصرُوهُ على ما يعرضُ لهم في مسائل العربية.

ثمَّ طرقَ البحثُ أصلَ مادَّته في (الرد إلى الأصل وأنواعه وتطبيقاته عند تمَّام حسَّان)، وجعلْتُهُ في مبحثَيْنِ: الأول منهما: مفهوم الرد إلى الأصـل عند تمَّام حسَّـان، والآخر أنواع الردِّ إلى الأصـل وتطبيقاته عند تمَّام حسَّان.

ثم الخاتمة التي تضمَّنتْ نتائج البحث، وتوصياته.

ثم فهرس بمراجع البحث.

مِهَادٌ في الردِّ إلى الأصل عندَ النحويين

فطن النحويون القدماء إلى ظاهرة العدول عن الأصـل والتحوُّل عنه والانتقال منه لدى العرب في كلامهم عند التعاطي مع مسـائل النحو العربي ودراسـتها، فعرفُوا أنَّ العربَ عدلوا في كلامهم عن الأصل في مستويين من مستويات البحث اللغوي، هما: التركيب (الجملة)، والبنية (الكلمة).

غير أنَّ النَّحويين لمْ يُفرِدُوا لهذا التحوُّل عن الأصـل والردّ والمصـير إليه عند العربِ فصـولًا أو مباحث خاصَّـةٍ، وإنَّما كانُوا يعرضُـون لهذا العدول كلَّما عرضَ لهم هذا المبدأ أثناء تناول مسـألة من مسـائل التركيب الجُمْلِيّ أو بنية الكلمة العربية، فكانُوا يقولون إنَّ كذا ممَّا يرُدُّ الأشـياءَ إلى أصولها.

ومع ذلك فإنَّهم كانُوا يستحضرون عددًا من طرائق الرَّدِّ إلى الأصل[١]، فذكروا التقدير، والإضافة، والتصغير، والضمائر، والنسب، والجمع، والضرورة الشعرية، وغيرها من جملة ما عرضُوا له لردِّ التركيب أو البنية إلى أصلها.

ومن خلال النظر فيما عرضُوا له من ذكر طرائق الردِّ إلى الأصل تركيبًا أو بنيةً فإنَّ المتتبّع لأقاويل النحويين يجدهم قد قصرُوا الردَّ إلى أصول الأشياء على مستويَيْنِ من مستويات التحليل اللغوي، هما: التركيبُ الجُمْلِيّ، وبنية الكلمة العربيَّة.

ففي **التركيب الجُمْلِيّ** جعلُوا الردَّ إلى الأصل بالتقدير، وذلك عند الحذف، أو المحل الإعرابي وذلك إذا وقعَ غيرُ الصريحِ محلَّ الصريح، يستدعي ذلك تقديرًا، هذا التقديرُ هو رَدٌّ وعَوْدٌ إلى الأصلِ بعدَ العدول والتحوُّل عنه.

فالحذفُ من التركيبِ خلافُ الأصلِ وعُدُولٌ عنه؛ لأنَّ الأصلَ في التركيب الذِّكرُ، فحذفَتِ العربُ من كلامِهَا وتجاسرُوا عليهِ[٢] لـمَّا رأوا في العدول عن الأصل مرونةً بعدَ رتابةِ الأصلِ في كثيرٍ من تراكيبِ كَلِمِهَا. والعربُ لمْ تحذفُ شيئًا من ذلك إلَّا لدليلٍ يدُلُّ على ما حذفوه؛ لئلَّا تكونَ معرفةُ المحذوف وتلمُّسُه ضربًا من تكليف علم الغيب في معرفته[٣].

فقد حذفت العربُ الفعل والفاعل في القسم، في نحو: واللهِ لا فعلْتُ، وتاللهِ لقد فعلْتُ؛ إذ الأصل: أُقْسِمُ باللهِ لا فعلْتُ، وأقسمُ تاللهِ لقد فعلْتُ، فأبقَوْا على الجار والمجرور (حرف القسم والمقسم به) دليلًا على الفعل والفاعل المحذوفَيْنِ[٤].

وحذفتِ الفعلَ في الأمر والنهي والتحضيض، فقالوا: زيدًا، أي: اضربْ زيدًا، وإيَّاكَ إذا حذَّرْتَه، أي: احفظْ نفسَكَ ولا تُضِعْهَا، والطريقَ الطريقَ، وهلَّا خيرًا من ذلك[٥].

كما حذفوه فقالوا: القرطاسَ واللهِ، وخيرَ مَقْدَمٍ، أي: أصابَ القرطاسَ، وقدِمْتَ خيرَ مقدمٍ[٦].

وحذفوا الفعل ومرفوعَه في الشرطِ، نحو: النَّاسُ مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرًا، وإن شرًّا فشرًّا، أي: إنْ فعل المرءُ خيرًا جُزِيَ خيرًا، وإنْ فعلَ شرًّا جُزِيَ شرًّا[٧]. والوجه عند سيبويه الرفع في (خيرٌ) و(شرٌّ) الثانية؛ إذ "الرفعُ أكثرُ وأحسنُ في الآخر؛ لأنَّك إذا أدخلتَ الفاء في جواب الجزاء

---

(١) انظر: طرائق النحاة في الرد إلى الأصل: ٧٩-٩٠.

(٢) حتى إنَّ ابن جنّي سمّى تجاسر العرب على الحذف صورةً وُضحَى لشجاعة العربية فجعله بابًا في كتابه الخصائص: ٣٦٠/٢.

(٣) انظر السابق.

(٤) انظر السابق.

(٥) انظر: الكتاب: ٢٦٨/١، ٢٧٣، والسابق.

(٦) انظر: الكتاب: ٢٧٠/١، والخصائص: ٣٦٠/٢.

(٧) انظر الخصائص: ٣٦٠/٢.

استأنفتَ ما بعدها وحَسُنَ أن تقع بعدها الأسماءُ"[٨]، والمحذوف من الكلام كان الناقصة مع اسمها من الشـــرط، والمبتدأ من الجزاء، والتقدير عنده: إن كان عملُهُمْ خيرًا، فجزاؤهم خيرٌ، وإن كان عملُهم شرًّا فجزاؤهم شرٌّ. وأجاز النصبَ وجعل منه قول الشاعر النعمان بن المنذر (البسيط):

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا ** فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَا[٩]

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًـــا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِـــهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة:١٩٦]، أي: فحلقَ فعليه فِدْيَةٌ.

وهنا إنَّما "تحذفُ الجملة من الفعل والفاعل لمشـــابهتها المفردَ؛ بكون الفاعل في كثير من الأمرِ بمنزلة الجزءِ من الفعل، نحو: ضربْتُ، ويضربان، وقامتْ هندُ ... وحبَّذَا زيدٌ، وما أشبهَ ذلك ممَّا يدلُّ على شدَّة اتصال الفعل بالفاعل، وكونه معه كالجزءِ الواحد، وليس كذلك المبتدأ والخبر"[١٠].

وكذا بقيَّة ما حذفت العربُ من الجملة، كحذفهم الاسمَ وحدَه منها، أو حذف الفعل منها[١١].

ومثلُ ذلك تقديرُ المصدر المؤوَّل؛ فإنَّه لـــمَّا كانَ مجيئُه محلًّا رفعًا أو نصبًا أو جرًّا لزمَ تأويلُه وتقديرُه بمصدرٍ صريحٍ ليتَّسقَ التركيبُ على الأصل؛ لأنَّه مؤولٌ من حيثُ وقوعُهُ حرفًا مصدريًا بعدَه فعلٌ، كما في (أنْ) والفعل المضـــارع، أو (ما) وفعل ماضٍ أو مضـــارع بعدها، أو (أنَّ) ومعموليها غيرَ صريحةٍ ليسَ رفعًا أوْ نصبًا أو جرًّا[١٢] حتَّى يتمَّ تقديرُها رَدًّا إلى الأصل.

نحو قوله تعالى: "وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمَّ" [البقرة:١٨٤]، أي: الصومُ خيرٌ لكم[١٣].

وقول الشاعر (الوافر):

يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ** وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا[١٤]

وقوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة:٢٥]، أي: برحابتها.

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت:٥١]، أي: أَوَ لمْ يكفِهكم إنزالُنا عليك الكتاب[١٥].

---

(٨) الكتاب: ٢٥٨/١.

(٩) انظر: السابق: ٢٦٠/١.

(١٠) الخصائص: ٣٦١/٢.

(١١) انظر: السابق: ٢٦٢/٢-٤١١.

(١٢) انظر: أوضح المسالك: ٢٤٢/١.

(١٣) انظر الكتاب: ١٥٣/٣.

(١٤) البيت بلا نسبة، انظر الجنى الداني: ٣٣١.

(١٥) انظر: أوضح المسالك: ٢٤٢/١، والجنى الداني: ٤٠٧، ٤٠٨.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام:٨١]، أي: ولا تخافون شِرْكَكُمْ بالله(١٦).

وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج:٦].

أمَّا الردُّ إلى الأصـــل في البنية، فقد وجد النحويون أنَّ العربَ قد غيَّرُوا بنى كَلِمِهِم إمَّا دفعًا للثِّقَل الحاصـل وطلبًا للخِفَّةِ، وتارةً لقُرْبِ مخرجِ حرف من آخر، أو لاتحاده معه في الصـفة عمدُوا إلى العدول عن الأصـــل، وكذلك في توالي الأمثال في الحروف، والتقاء السَّـاكنَيْنِ، وذلك غالبٌ في بنى كلمهم، فقدَّمُوا بعض حروفها، وأخَّرُوا بعضَـها الآخر، وأدغمُوا، وقلبُوا، وأبدلوا، ونقلُوا، وحذفُوا من غير عِوَضٍ، أو حذفُوا مع عِوَضٍ.

وإنَّ صورةَ التزيُّدِ في أحرفِ بنيةِ الكَلِمِ لهي صورةٌ أخرى من صور التحوُّل عن الأصل.

لقد ردَّ النحويُّون هذه الصُّـوَرَ من البنى إلى أصـولها بجملةٍ من الطرائق، منها: التثنية، والجمع، والإضافة، والنسب، والتصغير، والوزن الصرفي.

ففي **التصغير**: مثَّل الورَّاق له بوصفه طريقة من طرائق الرد إلى الأصل فقال: "وَاعْلَم أَن مَا كَانَ من أَسـمَاء الْمُؤَنَّث على ثَلَاثَة أحرف، وَلَيْسَـت فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث، فَإِنَّك ترد إِلَيْهِ عَلامَة التَّأْنِيث فِي التصـــغير، كَقَوْلِك فِي هِنْد: هنيدة، وَفِي قدر: قديرة إِلَّا سِـتَّة أحرف، فَإِنَّ الْعَرَبَ تُجِيزُ حذفَ الْهَاءِ مِنْهَا، وَإِنَّمَا وَجب ردُّ هَاء التَّأْنِيث فِي التصغير، لِأَن الِاسْمَ الْمُؤَنَّث حَقّه أَن يكون لَفظُه زَائِدًا على لفظ الْمُذكر بعلامة ينْفَصل بهَا، والتصـغير يردُّ الْأَشْيَاء إِلَى أُصُـولها، فكرهوا أَلا يردوا هَاء التَّأْنِيث فِي التصغير، فَيكون الِاسْم قد خلا من عَلامَة التَّأْنِيث فِي كل وَجه مَعَ خفَّة اللَّفْظ، فَوَجَبَ أَن يكون سُكُون التصغير راداً لهاء التَّأْنِيث"(١٧).

وفي طريقة **التثنية** للرد إلى الأصل مثّل النحويون لها بـــــ"أب" و"أخ" وذكروا أنَّهما محذوفا اللام "فإنَّ أصـــــلهما قبل الحذف: أبو وأخو، بدليل قولهم في التثنية: أبوان وأخوان، بردِّ المحذوف، والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها، فثبت أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف"(١٨).

وفي **الضـــرورة الشـــعرية** يقول المبرّد: "فأَمَّا (لَيْتَني) فَلَا يجوز حذف النُّون مِنْهَا إلاَّ أَن يضـــطَّر شَاعِر فيحذفها لأَنَّ الضَّرُورَة تردّ الأَشياءَ إِلى أُصولها والأَصل الياءُ وحدَها"(١٩).

وفي **الجمع والإضـــافة** طريقتَانِ من طرائق الردِّ إلى الأصـــل وذكروا فيهما أنَّ الواو أُبدِلَتْ ميمًا وجوبًا في (فم)؛ إذْ "أصـله: فوه، بدليل تكسـيره على أفواه، والتكسـير يرد الأشـياء إلى أصـولها،

(١٦) انظر: السابقين: ٢٤٢/١، ٤٠٩.
(١٧) علل النحو: ٤٨٠.
(١٨) شرح التصريح: ٤٢/١.
(١٩) المقتضب: ٢٥٠/١.

فحذفوا الهاء لخفائها تخفيفًا، ثم أبدلوا الميم من الواو لكونها من مخرجها، فإن أضيف إلى ظاهر، أو مضمر رجع به إلى الأصل، وهو الواو، فقيل: فو زيد، وفوك؛ لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها"(٢٠).

وكذا بقيَّة الطرائق ذكرها النحويون لردِّ بنية الكلمة إلى أصلها.

الرد إلى الأصل عند تمَّام حسَّان

لم يبعُدْ تمَّام حسَّان في الأصول العامَّة في الردِّ إلى الأصل عن منهجيَّة قدماء النحويين، لكنَّ الذي انماز فيه عنهم تصوُّرُهُ للردِّ إلى الأصل (مفهومه، وتنويعه، وتطبيقاته)؛ لأنَّ الحاجة إليه ماسَّةٌ في جملةٍ من مسائل العربية، فعمل على جمع شتاتِهِ بعد تفرُّقه في تراث القدماء، فأصَّل لمفهومه، وذكر له أنواعًا، ثم عمل على بيان طرائقه بتطبيقاتٍ موضحة لمنهجيته.

المبحث الأول: مفهوم الردِّ إلى الأصل عند تمَّام حسَّان

يرى تمَّام حسَّان أنَّ مفهوم (الردّ) قد ارتبط بمفهوم التأويل، فهما صنوان، لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر؛ وهو ما تغيَّاهُ من قوله تعالى: "أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا" في الآية عند تمَّام حسَّان هو التأويل، أي: رُدُّوه إلى تأويل كتابِ اللهِ تعالى وسنَّة رسوله (ﷺ) وتفسيرهما.

وأشار حسَّان في معرض حديثه عن مفهوم الردّ إلى أنَّ المراديَّ جعل التأويلَ واسطةَ الردِّ لا الرَّدَّ نفسَه حين قال المرادي: "تنبيه: مذهبُ سيبويهِ والمحقِّقين من أهل البصرةِ أنَّ (في) لا تكونُ إلَّا للظَّرفيَّة حقيقةً ومجازًا. وما أوهمَ خلاف ذلك رُدَّ بالتأويل إليهِ"(٢١). وهو ما لمْ يقبلْه حسَّانٌ في بيان مفهوم الردّ.

إنَّ حسَّانًا وهو يضع معنًى للرَّدِّ إلى الأصل يُشْعِرُ القارئَ أنَّه لم يأبَهْ بما تعارفَ عليهِ النَّحويُّون لمصطلح الرَّدِّ إلى الأصل من خلال تطبيقاتهم له على مستوى البنية والتركيب؛ إذْ لمْ يذكُرْ عنهم فيه شيئًا.

ثُمَّ اختار حسَّان التأويل معنًى للردِّ إلى الأصل؛ بوصفهما مترادفَيْنِ؛ "فمَنْ أوَّل فرعًا فقد جعلَه يَئُولُ إلى أصلِهِ، أي: فقد رَدَّه إلى أصله"(٢٢).

---

(٢٠) شرح التصريح: ٧٤٢/٢.

(٢١) الجنى الداني: ٢٥٢-٢٥٣.

(٢٢) الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٤٨.

تعليق:

إنَّ حسَّانًا قد حجَّر واسعًا في مفهوم الردِّ إلى الأصل؛ لأنَّ التأويل – الذي حصر حسَّانٌ مفهوم الردّ إلى الأصل فيه – طريقةٌ من طرائق الردِّ إلى الأصل لا الردَّ وحدَهُ، كما أنَّ للردِّ إلى الأصلِ طرائق أخرى غير التأويل، كالتقدير والإضافة والضمير والتثنية والجمع والميزان الصرفي والتقدير، وغيرها.

المبحث الثَّاني: أنواع الردِّ إلى الأصل وتطبيقاته عند تمَّام حسَّان

يرى حسَّان أنَّ الرَّدَّ إلى الأصل يكونُ في أربعة أشياء، هي: الحرف، والكلمة، والجملة، والقاعدة. ويمكنُ بيانها عندَه في الآتي:

المطلب الأول: الرَّدُّ إلى أصل الحرف

إنَّ الرَّدِّ إلى أصلِ الحرفِ يمثِّلُ المستوى الأوَّل من مستويات البحث اللغوي وهو المستوى الصوتي؛ إذ الحرفُ يمثِّلُ الصوتَ.

وللردِّ إلى أصل الحرف عندَ حسَّانٍ طرفانِ مهمَّانِ، أحدُهما المتكلِّم، والآخرُ الكاتبُ أو السَّامعُ. "فالمتكلِّمُ يَعدِلُ عن أصول الأصوات إلى فروعها؛ لأنَّ الأُصول لا تُنطَقُ وإنَّما تُنطَقُ الأصواتُ وهي الفروع، والكاتبُ لا يرمزُ في الكتابةِ إلى الأصواتِ المنطوقةِ هي كثيرةٌ متشعِّبةٌ، وإنَّما يرمزُ إلى أصول الحروف"[٢٣]، وهو ما يُسَمَّى لدى علماء اللغة الحديث بالفونيمات[٢٤].

تطبيقاته:

طبَّق حسَّان الردَّ إلى أصل الحرف على حرف النون نموذجًا له في الأفعال الآتية: (ينبغي)، و(ينفع)، و(ينظر)، و(ينسى)، و(أنا)، و(مَن رأى)، و(مَن له)، و(ينشأ)، و(ينجح)، و(مَن يكون)، و(ينكر)، و(ينقل)[٢٥].

فالمتكلّمُ عند حسَّان لو تكلَّفَ الإتيانَ عند نطقِ النون في أمثلة هذهِ الأفعالِ على صورةٍ واحدةٍ لكانَ شاقًّا عليهِ، ولظهر نطقُه خارجًا عن سننِ نطقِ العربِ فبدا غريبًا غير عربيٍّ، ولم يكنْ مقبولًا، لذا عدلَ عنْ حرفِ النون عند نطقهِ منْ فعلٍ لآخرَ طلبًا للاقتصاد في جهد النطق، ودفعًا للمشقَّة الحاصلة عند النطق به في بالنون في أمثلة الأفعال السابقة، فهو لا ينطقُ بالأصل واحدًا

(٢٣) الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٤٩.

(٢٤) انظر: السابق.

(٢٥) انظر: السابق.

فيها، وإنما يسعى إلى الاقتصاد في الجهد بالإدغامِ تارةً، وبالإخفاء تارةً، والقلب تارة أخرى، أو بغيرها من مظاهر المقارنة بين مخارج الأصوات وصفاتها(٢٦).

وأمَّا **الكاتبُ** فتصعبُ عليهِ كتابةُ حرف النونِ على وفقِ نطقه في كل صورةٍ من مثل الأفعال السابقة فيرمزُ لكلِّ فعلٍ برمزٍ خاصٍّ به، "فيرُدُّ الفروعَ التي جاء بها المتكلِّمُ إلى أصلها، ويكتبُ كلَّ هذه النونات نونًا واحدةً، أي يجعل لها رمزًا واحدًا في الكتابة هو (ن)، يفعل ذلك اقتصادًا لجهدِهِ في الكتابة"(٢٧).

ومثلُ الكاتبِ **السَّامعُ** فهو يردُّ حرفَ النونِ إلى أصله في أمثلة الأفعال السابقة عند سماعه له، ورَدُّه لسماعهِ النُّونَ في صُوَرِها المختلفة عند نطقِ المتكلِّم له إلى أصل واحد يعودُ لسببَيْنِ:

أحدهما: أنَّ المعنى مرتبطٌ بالأوَّل لا الفروع؛ فمخرجُ النون في (نشأ) و(نقل) الماضيَيْنِ – مثلًا – مختلفٌ عنْ مخرجه في (ينشأ) و(ينقل)، لكنَّ المعنى يجعلُهما مضارعَيْنِ مع اختلافِ الفروعِ من حيثُ المخرج.

الآخر: أنَّ المتكلِّمَ والسامعَ – وهما من أصحاب السليقة – لهما حدسٌ بالأصلِ الصوتيِّ، الذي عبَّر عنه النحويُّون العربُ بالوَعْي، الذي جعل من العربِ أُمَّةً حكيمة، وهما قد لا ينتبهان إلى اختلافِ الفروعِ إلَّا إذا نُبِّهَا إليها، هذا الوعيُ (الحدسُ) هو ما تردِّدُه المدرسة الفرنسيَّةُ اللغويَّةُ من أنَّ الفونيم الذي يقابلُه الأصلُ عند سيبويه، له صورةٌ نفسيَّةٌ يسعى المتكلِّمُ للوصول إليها على الرغم من اختلاف النطقِ بحسب المواقع في لسانه، والأمر في صورته هذهِ كأن المتكلّم يظنُّ أنَّه نطقَ الأصلَ وهو ينطقُ الفرعَ، والعكس لدى السامع؛ إذ يظن أنَّه سمعَ الأصلَ وهو يسمعُ الفرعَ، فهو يرُدُّ الفرعَ المسموعَ إلى أصله(٢٨).

تعليق:

إنَّ تطبيق حسَّانٍ في ردِّ الحرف إلى أصله تطبيقٌ لا يستوعبُ ردَّ الحرفِ إلى أصله في مستوياتِ نطقه كُلِّها؛ لأنَّ حسَّانًا قد قصرَ نُطقَه على صورةٍ دونَ أُخْرَى ولمْ يستوعِبْ صُوَرَ نُطقِ الحرفِ كُلَّها، كأنِّي بهِ قصرَهُ على نُطقه عندَ تلاوة القرآن الكريم في كثيرٍ من الأحيان، فهو يذكرُ الإدغام والإظهار والقلب والإخفاء، وهذهِ خاصَّةٌ بنطقِ الحرفِ عند تلاوة القرآن دون غيره من مستويات نطقه، فالحرفُ في مقام الشعر، والخطابة، والبيع والشراء، والقراءة دون تلاوة القرآن، والمحادثة العاديَّة ونحوها من مقامات نطق الحرف في الكلمة ليختلفُ اختلافًا بيِّنًا عن نطقه عند تلاوة

(٢٦) انظر: السابق.

(٢٧) السابق.

(٢٨) انظر الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٤٩، ١٥٠.

القرآن. ولذلك نرى أنَّ تصـوُّر حسَّـانٍ لردِّ الحرف (الصـوت) إلى أصـله يَعْتَوِرُه القصـورُ، ولو استوعبَهُ في مختلف مقامات نطقه لكان تفكيرُهُ وتأصيلُهُ لردّ أصل الحرفِ أنجعَ وأبينَ وأوسع.

المطلب الثاني: الرَدُّ إلى أصلِ الكلمة

يختلفُ الردُّ إلى أصل الكلمة عند حسَّان عن الردِّ إلى أصل الحرف؛ لأنَّ الثَّاني لأطرافِهِ (المتكلّم والكاتب أو السـامع) حَدْسٌ بأصـول الأصـوات، أمَّا في الردِّ لأصـل الكلمة فإنَّ لهم معرفةً بالفرعِ دونَ الأصل؛ بوصف الأصلِ من تجريدات النحويين، وذلك أنَّ العربيَّ حين نطقَ بـــ (قَالَ) لمْ يُفَكِّرُ في أنَّ أصلَهُ (قَوَلَ)، وعندما نطق (كِسَاء) لمْ يكنْ لِيَقُودُهُ إلى التفكير في أنَّ أصلَهُ (كِسَاو)، ومثل ذلك نطقُه بـ (بِنَاء) لمْ يكنْ لديه وعيٌ بأصله (بِنَاي)[٢٩].

إنَّ حسَّـــانًا يرى أنَّ الأصـــلَ الذي نعرفُهُ في (قال)، و(كســـاء)، و(بناء) إنَّما هو من تجريدات النحويين، وذلك أنَّهم بنَوْا ذلك الأصلَ على علاقة التقاطُعِ بينَ شَيْئَيْنِ، هما: أصلُ الاشتقاق (أي عن الحروف الأصليَّة الثلاثة)، وأصل الصيغة أو صورتها المجرَّدة (البِنْيَة)؛ بوصفهما مِنْ أُطُـرِ اللُّغَةِ، ليستْ عملًا من نشاطِ المتكلِّم[٣٠].

إنَّ العدولَ عنِ أصلِ الاشتقاق أو الصيغة يتمُّ بثلاثِ صُوَرٍ، هي: القلبُ، والحذفُ، والنَّقلُ[٣١].

فالقلبُ كقلبِ الواو ألفًا في (قالَ)، وهمزةً في (كِسَاء)، وياءً في (دُنْيَا). وكقلب الياء ألفًا في (باعَ)، وهمزةً في (بناء) و(بائع). وكقلبِ تاء الافتعال طاءً في (مُصطَفَى)، ودالًا في (مُدَّثِر)[٣٢].

والحذفُ كحذفِ ألفِ (أفعل) مِنْ مُضَارِعِهِ واسْمَيْ فاعلِهِ ومفعولِهِ. وحذف فاء المثالِ من مضارعه وأمرِهِ ومصدرِهِ[٣٣].

والنقلُ كنقل حركة المعتلِّ إلى السَّاكن الصحيح قبلَه[٣٤].

وقد يكونُ العدولُ عنْ أصـلِ إعرابِ الكلمة، كالعدول عن الإعراب بالحركةِ بالحرفِ، أو بالحذفِ، أو بالتقدير، أو المحلّ[٣٥].

---

(٢٩) انظر: الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٥٠.

(٣٠) انظر: السابق.

(٣١) انظر: السابق.

(٣٢) انظر: السابق: ١٥١.

(٣٣) انظر: السابق.

(٣٤) انظر: السابق.

(٣٥) انظر: السابق.

وقد يُعْدَلُ عنْ أصلِ التجرُّدِ بالزيادةِ؛ للدلالة على الطَّلبِ، أو الضَّرُورَةِ، أو المُطَاوَعَة، أو الافتعال، وغيرها(٣٦).

وقد يكونُ العُدُولُ عن أصل الكلمةِ بالإعلالِ بتحويلِ الأصلِ الصَّحيحِ إلى معتلٍّ، نحو: (قَالَ) و(غَزَا)؛ إذِ الواوُ فيهما أصلٌ صحيحٌ متحرّكٌ بالفتحِ، وفي (بَاعَ) و(رَمَى)؛ إذ الياءُ فيهما أصلٌ متحرّكٌ بالفتحِ. وبالإبدالِ إبدالِ حرفٍ بآخرَ، كما في (اتَّعَدَ) و(اتَّخَذَ)؛ إذ تُبْدَلُ التاءُ من الواو والهمزةِ إبدالًا مُطَّرِدًا(٣٧).

وفيما عدا ذلك من أصل الاشتقاق أو الصيغة فقد يكونُ العدولُ عن الأصل بواحدٍ من ثلاثةٍ(٣٨):

إمَّا **بالسَّبْكِ**، كادِّعَاءِ النَّحويّ أنَّ (لنْ) أصلُه (لا+ أنْ)(٣٩)، أوْ أنَّ (مُنْذُ= من+ ذ)(٤٠)، أوْ أنَّ (لَمَّا= لَنْ+ مَا)(٤١)، فسُبِكَت الكلمةُ المركّبةُ من عناصرها الدَّاخلةِ في تركيبِها، فخضعَتْ للقاعدة القائلة: "إذا رُكِّبَ الحرفانِ بَطُلَ عملُ كُلٍّ منهما منفردًا، وحدثَ لهما بالتركيبِ حُكمٌ آخَرُ".

تعليق:

إنَّ قول حسَّانٍ: "كأنْ يدَّعي النحوي"، فيُظهِرُ عدمَ ارتضائه بالتركيب في هذه الحروف وعدم اعتبار السبك فيها، وهو ما يرتضيه البحث هنا؛ لأنَّه لا دليلَ على التركيب والحرف قد دلَّ بمجموعه على معنى، زيادةً على ذلك أنَّ القول بالتركيب في الحروف خلاف الأصل(٤٢). فضلًا عن أنَّ دعوى القلب والحذف في الحروف هما من مباحث الصرف، وموضوعُ مباحثِ الصرفِ الأسماءُ المتمكّنةُ والأفعالُ المتصرّفةُ لا الحروف.

---

(٣٦) انظر: السابق.

(٣٧) انظر الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٥١.

(٣٨) انظر السابق.

(٣٩) مذهب سيبويه أن (لنْ) بسيطٌ ليس مركبًا، كما في الكتاب: ٥/٣، والجنى الداني: ٢٧٠-٢٧١، وهو قول المبرد في المقتضب: ٧/٢-٨، وقول جمهور النحويين، في الجنى الداني: ٢٧٠-٢٧١. والقول بتركيبه من (لا) و(أنْ) هو مذهب الخليل كما في الكتاب: ٥/٣، والمقتضب: ٧/٢-٨، والجنى الداني: ٢٧١، وهو قول الكسائي في مغني اللبيب: ٢٨١. ومذهب الفراء أنَّ (لن) هي (لا) أُبدِلت ألفها نونًا في: شرح المفصل: ١٦/٧، ومغني اللبيب: ٢٨١، والجنى الداني: ٢٧٢.

٤٠ لمْ أرَ وجهًا لما ذكره حسان من أنَّ (منذ) مركبة من (من) و(ذ). وإنما مذهب البصريين أن (منذ) بسيطة غير مركبة في الجنى الداني: ٥٠١. ومذهب الكوفيين أنَّها مركبة، فقد ذكر الفراء أنَّ (منذ) مركبة من (مِنْ) الجارَّة و(ذو) الطائية، ثم حذفوا منها الواو، وقال آخر منهم إنها مركبة من (مِنْ) الجارَّة و(إذ) الظرفية. انظر: شرح المفصل: ٩٥/٤، والجنى الداني: ٥٠١. وذهب محمد بن مسعود الغزني إلى أنَّها مركبة من (مِنْ) الجارَّة و(ذا) الاسمية الإشارية. انظر الجنى الداني:٥٠١.

(٤١) لم أجد ما ذكره حسان من أنَّ (لمَّا) أصلها (لنْ) و(ما)، أمَّا الخلاف في أنَّها بسيطة أو مركبة، فمذهب الجمهور أنَّها مركبة من (لم) و(ما)، ومذهب غيرهم أنَّها بسيطة. انظر الجنى الداني: ٥٩٣.

(٤٢) انظر شرح المفصل: ١٦/٧.

وإمَّا **بالفَكِّ**، كما في المصدر الصَّريحِ وهو أصلٌ حين يُفَكُّ إلى مصدرٍ مؤوَّلٍ مركَّبٍ مِنْ (أَنْ+ الفعل)، أوْ مِنْ (ما+ الفعل) وغيرهما.

وإمَّا **بالتضمينِ**، كتضمينِ الفعل اللازمِ معنى الفعل المتعدِّي، أو العكس، أو الحرف معنى الحرف.

إنَّ بنيةَ الكلمةِ قد تشتملُ، عند العدول بها عن أصلها، على عددٍ من التحوُّلاتِ، وعلى طُرُقٍ خاضعةٍ لعددٍ من القواعد، هذه القواعدُ خاضعةٌ أيضًا لرُتبةٍ محفوظةٍ، تُلْزِمُ بها كلَّ قاعدةٍ مكانَها منْ أخواتها بحيثُ لا تتعدَّاه تقديمًا أوْ تأخيرًا. ذكرَ حسَّانٌ لذلك مثالَيْنِ، هما:

١ـ (لَتُبْلَوُنَّ)[٤٣]:

أ) تأويلُها: (لَتُبْلَوُنَّ)= لَ+ تُ+ بْلَوُ+ وْ+ نَ+ نْ+ نَ.

ب) طُرُقُ العُدول بها عن أصلها وقواعد ذلك ورُتبةُ كلِّ قاعدةٍ على النحو الآتي:

القاعدة الأولى: (كراهية توالي الأمثال)، وتطبيقُها في المثال عند التقاء ثلاثِ نوناتٍ، هي: نونُ الرَّفعِ المفردة، ونونُ التوكيدِ المشدَّدة.

القاعدة الثانية: (حذفُ ما لا معنى له أَوْلَى)، وتطبيقُها بحذفِ نونِ الرفعِ؛ إذ لا معنى لها؛ لأنَّها لمجرَّد الإعراب، ولَمَّا حُذِفَتْ نونُ الرَّفعِ التقى ساكنان، فانبثقتْ القاعدة التي تليها.

القاعدة الثَّالثة: (قاعدةُ التخلُّصِ منِ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ)، وتطبيقُها عندَ التقاء واو الجماعة السَّاكنةِ معَ النونِ الأُولَى الساكنةِ من نونَي التوكيد في نون التوكيد المشدَّدةِ، وكلا السَّاكنَيْنِ لهما معنًى، فما السبيلُ إلى الحذفِ؟ يتَّضِحُ ذلكَ من خلال القاعدةِ التَّالية.

القاعدة الرَّابعة: (لا حَذْفَ إلَّا بدليل)، وذلك بتقديم حذفِ واو الجماعة على حذفِ النون السَّاكنة منْ نونَي التوكيد المشدَّدة؛ وذلك لوُجُودِ الضمَّةِ قبلَ الواو، أمَّا النون السَّاكنة فبقيَتْ لعدمِ وُجُودِ الدَّليلِ عليها لَوْ حُذِفَتْ.

تعليق:

اختصر القدماء ما قال حسَّانٌ في هذا الموضع عندما ذكروا أنَّ الفعل المضارعَ يُبْنَى إذا باشرتْهُ نونُ التوكيد، فإنْ لم تباشرْهُ فهو معربٌ، ولذلك لـمَّا كان الفعلُ (تُبْلَوُنَّ) غيرَ مبنيٍّ قبل النون عُلِمَ أنَّهُ مُعْرَبٌ ابتداءً.

ثمَّ ذكرُ النحويون تفصيل أمر إعرابه، فأشار سيبويه إلى قاعدة حسَّانٍ الأولى وهي كراهية توالي الأمثال بقوله: "وإذا كان فعلُ الجميع مرفوعًا ثمَّ أدخلْتَ فيهِ النونَ الخفيفةَ أو الثقيلةَ حذفْتَ نونَ

(٤٣) انظر: الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٥٢-١٥٣.

الرفعِ، وذلك قولُكَ: لَتَفْعَلُنَّ ذاكَ ولَتَذْهَبُنَّ؛ لأنَّه اجتمعتْ فيهِ ثلاثُ نُوناتٍ، فحذفُوا استثقالًا. وتقول: هلْ تَفْعَلُنَّ ذاكَ، تحذفُ نونَ الرفعِ لأنَّكَ ضاعفْتَ النونَ، وهُمْ يستثقلون التضعيفَ، فحذفُوها إذْ كانتْ تُحْذَفُ، وهم في ذا الموضعِ أشدُّ استثقالًا للنونات"(٤٤).

ثمَّ طبَّقُ سيبويه القاعدتَيْنِ الثانية والثالثة التي طبَّقهما حسَّانٌ بقوله: "واعلمْ أنَّ الخفيفة والثقيلة إذا جاءتْ بعدَ علامة إضمارٍ تسقطُ ... وإنَّما سقطتْ لأنَّها لمْ تُحَرَّكْ، فإذا لمْ تُحَرَّكْ حُذِفَتْ، فتُحذَفُ لئلَّا يلتقي ساكنانِ ... ومن ذلك قولهم للجميع: اضرِبُنَّ زيدًا، وأكرِمُنَّ عمرًا، ولتُكْرِمُنَّ بِشْرًا"(٤٥).

فما ذكرَهُ حسَّانٌ لا يبعُدُ عمَّا ذكرَه القدماء، غير أنَّ في عبارتِهِمْ إجمالًا، وفي عبارة حسَّانٍ تفصيلًا.

٢ـ (خَطَايَا)(٤٦):

أ) تأويلُها: (خَطَايَا)= خَطَايِيْءُ على وزن فَعَالِيلُ، أوْ مَفَاعِيل.

ب) طُرُقُ العُدول بها عن أصلها وقواعد ذلك ورُتبةُ كلِّ قاعدةٍ على النحو الآتي:

القاعدة الأُولَى: (قلبُ الياءِ همزةٍ إذا وقعتْ بعد ألِفِ (مفاعل) وشبهه وكانتْ مدَّةً زائدةً في المفرَدِ)، وتطبيقُ هذهِ القاعدةُ: (خَطَايِيْء)= (خَطَائِيْء).

القاعدةُ الثانية: (إذا تطرَّفتِ الهمزةُ بعدَ همزةٍ قُلِبَتْ ياءً)، وتطبيقُها: (خَطَائِيْءُ) = (خَطَائِيْيُ).

القاعدةُ الثَّالثة: تُستَثقَلُ الحركات على حرف العلَّة (قاعدة كوفية)، يُضِيف إليها البصريون: إذا تحرَّك ما قبلَه. وتطبيقُها بحذف حركة الإعراب من الحرف الأخير فيُسكَّن فتصير الكلمة (خَطَائِيْيْ).

القاعدةُ الرَّابعة: الأصليُّ أقوى من الزَّائد عندَ الحذفِ. وتطبيق هذه القاعدة بحذف ياء المدِّ وبقاء ياء لام الكلمة، فتصير الكلمة (خَطَائِي).

القاعدةُ الخامسة: يُستَثقَلُ في الجمعِ ما لا يُستَثقَلُ في المفردِ. وتطبيق هذا القاعدة بقلبِ كسرةِ الهمزةِ فتحةً للتخفيف كما في (عَذَارَى)، فتصير الكلمة (خَطَاءَا).

القاعدةُ السَّادسةُ: إذا وقعت الهمزةُ في الجمع عارضةً بعدَ ألفٍ، ولامُ الجمعِ همزةٌ أوْ واوٌ أوْ ياءٌ فإنَّ الهمزةَ تُقلَبُ ياءً. وعند تطبيق هذه القاعدة تصير الكلمة (خَطَايَا).

---

(٤٤) الكتاب: ٥١٩/٣.

(٤٥) السابق: ٥٢٠/٣. وانظر: المقتضب: ٢٠/٣-٢٢، والأصول في النحو: ٢٠١/٢.

(٤٦) انظر: الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٥٣-١٥٤.

تعليق:

ما ذكرَه حسَّانٌ ههنا في (خطايا) هو بيانٌ وتفصيل لما أجملَه القدماء؛ فقد جاء بيانُهُمْ لها بعبارةٍ قد تصعبُ على القارئ، فسهَّل حسَّانٌ عبارتَهم.

قال سيبويه في بيان ما صار لـــ (خطايا): "وأمَّا خطايا فكأنَّهم قلبُوا ياءً أبدلت من آخر خطايا ألفًا؛ لأنَّ ما قبل آخرها مكسور، كما أبدلوا ياء مطايا ونحوها ألفًا، وأبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياءً، وفتحت للألف، كما فتحوا راء مدارى، فرَّقُوا بينها وبين الهمزة التي تكون من نفس الحرف، أو بدلًا مِمَّا هو من نفس الحرف، نحو فَعَالٍ من بَرِئْتُ إذا قلت: رأيت براءً، وما يكون بدلاً من نفس الحرف قضاءٌ، إذا قلت: رأيت قضاءً، وهو فعالٌ من قضيتُ، فلمَّا أبدلوا من الحرف الآخر ألفًا استثقلوا همزةً بينَ ألفَينِ، لِـقُـربِ الألفين من الهمزة. ألا ترى أنَّ أناسًا يحقِّقون الهمزة، فإذا صارت بين ألفين خفَّفُوا، وذلك قولك: كِسَاءَانِ، ورأيْتُ كِسَاءً، وأصبْتُ هَنَاءً، فيخفِّفُون كما يخـفِّـفُـون إذا التـقَـتِ الهمزتان؛ لأنَّ الألفَ أَقرَبُ الحروف إلى الهمزة. ولا يُبدِلُون؛ لأنَّ الاسمَ قد يَجرِي في الكلام ولا تلزقُ الألفُ الآخرةُ بهمزتها، فصارت كالهمزة التي تكون في الكلمة على حِدَةٍ، فلمَّا كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخرة ياءً، ولمْ يجعلُوها بينَ بين؛ لأنَّها والألفَينِ في كلمة واحدة، ففعلُوا هذا إذْ كان من كلامهم، ليفـرّقوا بينَ ما فيه همزتانِ إحداهُما بدلٌ من الزائدة؛ لأنَّها أضعَـفُ – يعني همزة خطايا – وبين ما فيه همزتان إحداهما بَدَلٌ مِمَّا هو من نفس الحرف"(٤٧).

وإذا انتقلْنَا إلى ابنِ جنّي كانتْ عبارتُهُ في بيان ما حصل في العدول عن الأصل في (خطايا) أسهل وأوضح من عبارة سيبويه، وأقرب إلى عبارة حسَّانٍ مطبّقًا قواعدَه فيها إذ يقول: "باب في حفظ المراتب: هذا موضعٌ يتسمَّحُ الناسُ فيه فيُخِلُّونَ ببعضِ رُتَبِهِ تَجَاوُزًا لها ورُبَّمَا كان سَهْوًا عنها. وإذا تنبَّهْتَ على ذلك من كلامنا هذا قويت به على ألا تضيع مرتبة يوجبها القياس بإذن الله.

فمِن ذلك قولُهم في خطايا: إن أصله كان خطائئ، ثمَّ التقتِ الهمزتان غيرَ عَيْنَيْنِ، فأُبدِلَتِ الثانيةُ على حركة الأولى فصارتْ ياءً: خطائي، ثمَّ أُبدِلَتِ الياءُ ألِفًا؛ لأنَّ الهمزةَ عرضَتْ في الجَمعِ واللَّامِ مُعتَلَّةً، فصارتْ خطاءا، فأُبدِلَتِ الهمزة على ما كان في الواحد وهو الياء فصارتْ خطايا. فتلك أربعُ مراتبَ: خطائِئ، ثم خطائي، ثم خطاءا، ثم خطايا. وهو – لعمري – كما ذكروا إلَّا أَنَّهم قد أخلّوا من الرُّتَـبِ بِثِنتَيْنِ: أمَّا إحداهما فإنَّ أصل هذه الكلمة قبلَ أنْ تُبدَلَ ياؤُها همزةً خطايئ بوزن خطايع، ثم أبدلت الياء همزة فصارت: خطائئ بوزن خطاعِع. والثانية أنك لـمَّا

(٤٧) الكتاب: ٥٥٣/٣. وانظر: المقتضب: ٣٠/١، ١٣٩، ١٤١، ١٥٩، والأصول في النحو: ٤٠٣/٢، ٣٤٠/٣، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٥٨/١-٢٥٩.

صِـــرتَ إلى خطائي فآثرْتَ إبدالَ الياءِ ألِفًا لاعتراض الهمزة في الجمع مع اعتلال اللام لاطفْتَ الصَّنْعَةَ فبدأْتَ بإبدالِ الكسرةِ فتحةً لتنقلبَ الياءُ ألِفًا فصِرْتَ من خطائِـــــــي إلى خطاءَى بوزن خطاعى ثم أبدلْتَها ألفًا لتحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَها على حدِّ ما تقولُ في إبدالِ لامَ رَحى وعصـــا فصارت خطاءَا بِوزن خطاعى، ثم أبدلْتَ الهمزة ياءً على ما مضى فصارتْ خطايا. فالمراتِب إذًا سِـــتٌّ لا أربع. وهي خطايِئ ثم خطائِئ ثم خطائي ثم خطاءا ثم خطاءَى ثم خطايا. فإذا أنتَ حفِظْتَ هذه المراتب ولمْ تُضِعْ موضعًا منها قَوِيَتْ دُرْبَتُكَ بأمثالها، وتصرَّفَتْ بك الصنعة فيما هو جارٍ مجراها"[٤٨].

المطلب الثالث: الرَّدُّ إلى أصل الجملة

الجملةُ، بنوعَيْهَا، لها أصلُ وضعٍ، مُمَثَّلًا في نمطِهَا المكوَّنِ مِنْ ركنَيْهَا، وقد يلحقُ هذا النمطَ من الفضلاتِ ما يكمِّلُ معناه. وأنَّ أصلَ الأُصُول في الجملة هو الإفادةُ.

لا يمكنُ العُدُولُ عنْ أصـــلِ الإفادةِ في نَوْعَي الجملةِ بأيّ حالٍ. أمَّا العُدُولُ عن نمطِ الجملة فمُمْكِنٌ، وذلك على النَّحْوِ الذي عدلَتْ فيه العربُ عنِ النمطِ الأصـليّ إلى غيرِهِ. وأنَّ صُـوَرَ ذلكِ العُدُولُ تحصُلُ بواحدٍ من الآتي[٤٩]:

١ـ الاستتار:

وذلك في ضـمائر الرفع، بردِّ الفرعِ إلى أصـله بواسـطة تقدير المتغيِّر، ففي (قامَ) من نحو (زيدٌ قامَ) ضميرٌ مستترٌ، تقديرُه (هو) يعودُ على (زيد).

٢ـ الحذف:

ويكونُ في أيّ جزءٍ من أجزاء الجملة، فيُرَدُّ الفرعُ إلى أصـــله بواســطة تقدير المحذوف، كما في (دَنِفٌ) جوابًا بها عن (كيفَ زيدٌ؟)، فيُقَدَّرُ مبتدأٌ محذوفٌ، أي: (زيدٌ دَنِفٌ).

٣ـ الزيادة:

والتقدير عند الزيادةِ ليس لجزءِ الجملةِ وإنَّما هو لأصـــل وضـــع الجملة، وذلك بإبعاد الزائد، ففي نحو (ما زيدٌ بقائمٍ) يُقَال: الباءُ زائدةٌ، والأصـــلُ: (ما زيدٌ قائمٌ). ومثلُ ذلك في قول الشـــاعر (الوافر):

سَرَاةُ بَنِي أبي بكرٍ تَسَامَوْا ** عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[٥٠]

---

(٤٨) الخصائص: ٣/٥-٦.

(٤٩) انظر: الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٥٤-١٥٦.

(٥٠) البيت بلا نسبة، انظر: شرح المفصل: ٩٨/٧، وأوضح المسالك: ٢٥٧/١.

فـــ(كان) في البيت زائدةٌ قد فصلتْ بين المتلازمَيْنِ الجارّ والمجرور؛ إذ الأصلُ: (على المسوَّمةِ العرابِ).

٤ـ الفَصْل:

والتقديرُ عندَ الفصـــلِ على نحو ما كانَ في الزيادةِ، ليس لأصـــل وضـــع الجملة وإنَّما باســـتبعاد الفاصـــل، الذي فصـــل بينْ ركنَي الجملة، فيُقَالُ في نحو: (زيدٌ – أيَّدَكَ اللهُ – كريمٌ): إنَّ الجملة (أيَّدكَ اللهُ) معترضةٌ فصلتْ بين المبتدأ (زيدٌ) والخبر (كريمٌ)؛ لأنَّ الأصلَ: (زيدٌ كريمٌ).

٥ـ التقديم والتأخير:

والتقديرُ عندَ تقديم أحد جُزْئَي الجملة أو عند تأخيره ليس لأصل وضـع الجملة – كما في الحذف والفصل – وإنَّما بتصحيح الرتبة.

ففي (في الدار) من نحو: (في الدارِ زيدٌ) خبرٌ مقدَّمٌ، و(زيدٌ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والأصـــلُ (زيدٌ في الدارِ).

٦ـ الإضمار:

ويكونُ الرَّدُّ إلى الأصلِ بهِ بعدَ استيفاءِ التفسير.

ففي قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١] تقول قواعدُ النَّحويّين: إنَّ (إذا) الظرفيَّةَ لا تدخلُ إلَّا على جملةٍ فعليَّةٍ، يقول ابْنُ مالكٍ:

وَأَلْزَمُـــوا (إِذَا) إِضَافَـــةً إِلَى ** جُمَلِ الأَفْعَالِ كَـ(هُنَّ إِذَا اعْتَلَى)[٥١]

ولذلك يُرَدُّ إلى الأصـل بتقدير فعلٍ بعدَ (إذا)، لكنَّ هذا الفعلَ المُضـمَرَ المقدَّر بحاجةٍ إلى مفسِّرٍ ظاهرٍ، ففي قوله تعالى: "إِذَا ٱلسَّـمَآءُ ٱنشَـقَّتۡ" يكون المفسِّـرُ الظاهر للفعل المضـمر هو الفعل (انشقَّتْ) المذكور بعد (السماء)، فتُرَدُّ الجملة إلى أصلها وهو (إذا انشقَّتِ السماءُ انشقَّتْ)، والفعل الثاني مُفَسّرٌ ليس له محلٌّ من الإعراب لا وظيفة له في المعنى إلَّا التفسير.

٧ـ التضمين:

اسـتعمل النحويون التضـمين وسـيلةً لحلِّ إشـكال الأصـل، وذلك إذا كان في الجملة فعلٌ لازمٌ انتصـب بعدَه مفعولٌ به فيُضَـمَّنُ معنى الفعل المتعدِّي، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـــمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾ [البقرة:١٣٠]، فقد ضُـمِّنَ الفعل ﴿سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾ معنى الفعل المتعدي خافَ أو امتهن أو أهلك. أو العكس، وذلك بأن يكون في الجملة فعلٌ متعدٍّ لمْ يصـلْ إلى مفعوله

(٥١) ألفية ابن مالك: ١١٩.

إلَّا بواسطة فيُضَمَّنُ حينئذٍ معنى الفعل اللازم، نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور:٦٣]، فقد ضُمِّنَ الفعل "يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ" معنى يَحِيدُونَ عنه(٥٢).

ومثل تضمينِ الفعلِ تضمينُ النحويينَ حرفًا استُعمِل في مكانِ حرفٍ آخرَ ردًّا إلى أصلٍ عُدِلَ عنهُ، كتضمين حرف الجر اللام معنى إلى، في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف:٥٧](٥٣).

تعليق:

لم يبعدْ حسَّانٌ عمَّا قرَّره القدماء وذكرُوه، غير أنَّ عباراتهم كانتْ مفرَّقةً، وهنا عند حسَّانٍ جمعٌ للمتفرّق.

المطلب الرابع: الردُّ إلى أصل القاعدة

إنَّ وسيلة الردِّ إلى أصل القاعدة عند حسَّانٍ هي نوعٌ من التأويل يُسَمَّى (التخريج)، ويتمُّ بوجهٍ من وجوهِ الردِّ الستة المذكورة في الردِّ إلى أصل الجملة، وهي: الحذف، أو الزيادة، أو الفصل، أو الإضمار، أو التقديم والتأخير، أو التضمين. يضافُ إليها في الردِّ إلى أصل القاعدة تفصيلُ أصلٍ على أصلٍ، أو قياسٌ على قياس(٥٤).

إنَّ هذا التخريجَ للردِّ إلى أصل القاعدة عند حسَّانٍ مشروطٌ بالرَّدِّ إلى أصلٍ مُتَّفَقٍ عليهِ، فإذا اختلفتِ الأصولُ أوْ رُدَّ إلى غيرِ أصلٍ فالتخريجُ مرفوضٌ؛ لأنَّ القاعدةَ في ذلك تقول: "لا يَجُوزُ الرَّدُّ عَنِ الأصلِ إلى غيرِ أصلٍ"(٥٥)، ولذلك فلغة (أكلوني البراغيث) يجبُ تأويلُها على لغةِ أهلِ هذهِ اللُّغة إمَّا على تقديم الخبر الجملة الفعلية (أكلوني)، وتأخير المبتدأ (البراغيثُ)، وإمَّا على جعلِ الضمير المتَّصل بالفعل واو الجماعة فاعلًا والاسم الظاهر (البراغيثُ) بدلًا من الضمير، وهذا التأويل صحيحٌ عندَ غير أهل هذه اللغة، ولا يسُوغُ تأويلُ جميعِ ما وردَ من ذلك؛ لأنَّ المأخوذ عنهم هذا الشأن مُتَّفِقُون على أنَّ ذلك لغةُ قومٍ مخصوصين، هم حيٌّ من أحياء العرب، ومعنى هذا أنَّ لغة (أكلوني البراغيث) تعدُّ أصلًا لأصحابها، فلا يجوز تأويلُها إلى أصولِ لُغَاتٍ أخرى مختلفة في أصولها عن أصول هذه اللغة؛ بوصف أصول اللغات الأخرى غيرَ أصلٍ في هذه اللغة(٥٦).

---

(٥٢) انظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم: ١٧٨.

(٥٣) انظر: الجنى الداني: ٩٩، والسابق: ١٤٥.

(٥٤) قال حسان: "والمقصود بالقياس هنا القاعدة القياسية". الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٥٦

(٥٥) انظر: الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٥٦.

(٥٦) انظر السابق: ١٥٨.

ثُمَّ ضرب حسَّانٌ للردِّ إلى أصل القاعدة أمثلةً، هي:

١- أنَّ باءَ التبعيض تأتي زائدةً عند مثبتيها إلَّا مع الفعل المتعدِّي، متأوِّلين ذلك على التضمين(٥٧).

٢- أنَّ مذهب البصريّين إبْقَاءُ الحرف على أصل وضعه إمَّا بتأويلٍ يفيدُ اللفظ، وإمَّا بتضمين الفعل معنى فعلٍ آخر يتعدَّى بذلك الحرف(٥٨).

٣- أنَّ المختار في الحروفِ أنَّهُ لا يُحْكَمُ عليها بالزيادة ما أمكنَ تخريجُه على غير الزيادة، ولذلك فكثيرٌ من الشواهد ممكنٌ تخريجها على التضمين أو على حذف المفعول، منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥]، فـ(لَا تُلْقُوا) مُضَمَّنٌ معنى: لا تُفْضُوا، وقيل على حذف المفعول، والباء ههنا للسببية، أي: لا تُلْقُوا أنفُسَكُمْ بسببِ أيديكُم(٥٩).

٤- أنَّ قومًا منهم ابنُ مالكٍ(٦٠) ذهبُوا إلى أنَّ الفاءَ قد تأتي للمهلة بمعنى (ثُمَّ)، وجعلُوا من ذلك قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣]، مُتَأَوِّلين (فَتُصْبِحُ) معطوفًا على محذوفٍ، تقديرُه: أَنْبَتْنَا بِهِ فَطَالَ النَّبْتُ فَتُصْبِحُ(٦١).

٥- أنَّ من النَّحويين مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الفاءَ الدَّاخلةَ على الفعلِ المُقَدَّمِ معمولُه في الأمرِ والنَّهي عاطفةٌ، فقالوا: الأصلُ في نحو: "زيدًا فَاضْرِبْ" تَنَبَّهْ فَاضْرِبْ زيدًا، وفي نحو: "عمرًا فلا تُهِنْ"، أي: تنبَّهْ فلا تُهِنْ، فالفاء عاطفةٌ على (تنبَّهْ) ثُمَّ حُذِفَ المعطوفُ عليه(٦٢)، فلزمَ تأخيرُ الفاءِ؛ لئلَّا تقعَ صَدْرًا، فقُدِّمَ المعمولُ(٦٣).

٦- أنَّ البصريّين ذهبُوا في قراءَة مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة:٢٣٣] برفع (يُتِمُّ) بعدَ (أَنْ)(٦٤) إلى أنَّ (أَنْ) هي المصدريَّة، لكنَّها أُهْمِلَتْ قياسًا وحملًا على (ما) أُخْتِهَا(٦٥).

---

(٥٧) انظر: الجنى الداني: ٤٤.

(٥٨) انظر: السابق: ٤٦.

(٥٩) انظر: السابق: ٥٢.

(٦٠) قال ابن مالك: "وقد يكون وقتُ المعطوف بالفاء متراخيًا: إمَّا لتقدير غيره قبله. وإمَّا لحمل الفاء على ثمَّ؛ لاشتراكهما في الترتيب". شرح الكافية الشافية: ١٢٠٩/٣، وانظر: تسهيل الفوائد: ١٧٥، ومغني اللبيب: ١٦٨.

(٦١) انظر: الأصول دراسة أبستيمولوجية: ٦٢.

(٦٢) انظر: مغني اللبيب: ١٧٢.

(٦٣) انظر: الجنى الداني: ١٥٧.

(٦٤) قرأها ابن مجاهد كما في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٣/٢، والبحر المحيط: ٢٢٣/٢، والدر المصون: ٤٦٣/٢.

(٦٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٣/٢، والبحر المحيط: ٢٢٣/٢، والدر المصون: ٤٦٣/٢، والجنى الداني: ٢٢٠، والأصول دراسة أبيستمولوجية: ١٥٨.

– أنَّ بعضَـهُمْ ذهب إلى أنَّ (لَوْ) التي للتمنِّي قسمٌ برأسـهِ فلا تُجَابُ[٦٦] قياسًـا على أختها (لولا)، وذهب آخرون بتأويلها بالتضمين إلى أنَّها الامتناعية قد تشرَّبَتْ معنى التمنِّي[٦٧].

وحاصل ما تقدَّم في الردِّ إلى أصل القاعدة عند حسَّانٍ يمكنُ أنْ يتمَّ بالحذف أو الزيادة أو الفصل أو الإضـمار أو التقديم والتأخير ... إلخ، فإذا تعدَّدت الأصـول الصَّـالحة لِأَنْ يُرَدَّ إليها التركيبُ بالتأويل اختلف النحويُّون في الاختيار عند توجيههم، فيختارُ فريقٌ أو أحدُهم مذهبًا مُغَايِـــــرًا لمذهب فريقٍ آخرَ أوْ أحدهم، فتتباينُ الآراء فتتعدَّد، الأمرُ الذي أطالَ بنصـــوص النحو العربي؛ لتعلُّقه بالمسائل لا بالأصـول، ولَوْ أنَّ النَّحو العربيَّ عند حسَّانٍ عُرِضَ على المبتدئين من طُلَّابه في صُـورة الأصـول دون المسـائل لبدا سـهلًا يسـيرًا، قد تضـامَّ بعضُـه إلى بعضٍ، ولم يتفرَّقْ في التزيُّد بذكر مسائله وتشعُّب، ولكنَّ القدماء حرصُوا على عرضِ مسائل النحو مع أصوله جنبًا إلى جنبٍ، فاختلطتْ على الطالب المبتدي فلم يعرفْ أيَّها الأصـل من الفرعِ وصـعُب عليه تحصـيلُ هذا الفنّ[٦٨].

لقد أكَّد حسَّانٌ الردَّ إلى أصل القاعدة بأمورٍ كُلِّيَّةٍ على النحو الآتي[٦٩]:

أ) أنَّ القواعد أضيقُ من كلام العربِ؛ ففي الكلامِ ما لمْ تنصَّ القواعدُ على ضبطِهِ.

ب) أنَّ ظاهر الكلام قد يختلفُ مع مُطَالِبِ القاعدة، ولكنَّه يمكنُ التوفيقُ بينهما بالتأويل.

ج) أنَّ التأويل قد يحتملُ وجهًا واحدًا، وقد يحتملُ وجوهًا متعدّدة.

د) أنَّ المأثور قلَّما يشتملُ على ما يستعصِي على التأويل.

---

(٦٦) نص عليه ابن الضائع، وابن هشام الخضراوي، انظر: مغني اللبيب: ٢٦٦، وارتشاف الضرب: ١٩٠٣/٣، والجنى الداني: ٢٨٩، والأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٥٨.

(٦٧) انظر: مغني اللبيب: ٢٦٦، والجنى الداني: ٢٨٩، والأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٥٨.

(٦٨) انظر: الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٥٨، ١٥٩. ونقل حسان هذه المعضلة على لسان ابن الطيب الشرفي إذ قال: "وبالجملة فالدواوين المشهورة المتداولة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والتخاريج والمشيخة والتواريخ وغير ذلك على اختلاف أنواعها وتنوع موضوعاتها لا تكاد تجد فيها تركيبًا واحدًا يُحكَم عليه باللحن المحض، الذي يتعيَّن فيه الخطأ، ولا يكون له وجهٌ، بل وجوه من الصواب، وقد أشرنا إلى أنَّ مخالفة التراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية غير مُضِرَّة ولا قادحة في الكلام الفصيح؛ لورودها في كلام الله تعالى المعجز، الذي لا يقدرُ على الإتيان بسورةٍ مثله، ووردتْ أبياتٌ وشواهدُ حُجَّة في كلام العرب، ظاهرها يُخالف القواعد، وفيها رواياتٌ تُخالفها، فاحتاج النحاة إلى تأويلها وتخريجها على القواعد المشهورة، كما لا يخفى على مَنْ مارس العلوم اللسانية، وهذا أبو حيَّان كُتُبُهُ مشحونةٌ بتأويل الأشعار العربية وإخراجها عن ظاهرها إجراءً لها على القواعد المقرَّرة دونَ أنْ يدَّعي فيها تغيرًا أو لحنًا أو غير ذلك. بل ادَّعَوا أنَّه لا تَقدَحُ روايةُ بيتٍ أو قصيدةٌ مثلًا في رواية تخالفها، بل كلُّ واحدةٍ تجري على وجهها". فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: ٤٧٩–٤٨٠. وانظر: الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٥٩.

(٦٩) انظر: الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٥٩–١٦٠.

هـ) أنَّ بعضَ الحديثِ إذا خالفَ القاعدةَ فلا ينبغي أنْ يكون ذلك داعيًا إلى تركِ الاستشهاد به جملةً؛ لأنَّ هذا البعضَ صحيحٌ مع التوجيهِ والتأويل.

و) أنَّ بعض المانعين كأبي حيَّان يستشهدون بالشعر ويؤوِّلون ما خالفَ منه، فلِمَ لا يستشهدون بالحديثِ ويؤوّلون منه ما خالف القاعدة؟

ز) أنَّ التأويل كظاهرةٍ جاءتْ في جملتها لأمرَيْنِ، أحدهما: عدمُ صِدق القاعدة على بعضِ ما سُمِعَ، والآخر: حِرصُ النَّحويين على تفسير كل ما سُمِعَ في ضوء الأصول والقواعد، إلَّا ما ندر أو شذَّ(٧٠).

وختم حسَّان مبحثَ الردِّ إلى أصل القاعدة بجملةٍ من القواعد التوجيهيَّة تضبطُ الردَّ إلى الأصلِ، ومثَّل لها بالقواعد الآتية(٧١):

١- قد يُحْذَفُ الشيءُ لفظًا ويثبتُ تقديرًا(٧٢).

٢- لا اعتبارَ بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير(٧٣).

٣- لا حذفَ إلَّا بدليل(٧٤).

٤- ليس شيءٌ مما يضطرُّون إليهِ إلَّا وهم يُحاولون بهِ وَجهًا(٧٥).

٥- ما حُذِفَ لدليلٍ أوْ عِوَضٍ فهو في حُكم الثابت(٧٦).

٦- لا يجوزُ الرَّدُّ عن الأصل إلى غير أصل(٧٧).

٧- لا يجوزُ الخروجُ عن المتناولات القريبة من غير برهانٍ ولا قرينة(٧٨).

---

(٧٠) نقل حسان لهذا الأمر الأخير قول ابن السرَّاج: "ويُجِيز الكسائي: نعم فيك الرَّاغبُ زيد، ولا أعرفُه مسموعًا من كلام العرب، فمن قدر أن "فيك" من صلة الراغب فهذا لا يجوز البتة، ولا تأويل له؛ لأنه ليس له أن يقدم الصلة على الموصول". الأصول في النحو: ١١٩/١.

(٧١) انظر: الأصول دراسة أبستيمولوجية: ١٦١.

(٧٢) انظر: الإنصاف: ٤٣/١.

(٧٣) انظر: السابق: ٥٠/١.

(٧٤) قال ابن جني: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته". الخصائص: ٣٦٠/٢.

(٧٥) انظر: الإنصاف: ٢٩٧/١.

(٧٦) انظر: السابق: ٣٩٨/١.

(٧٧) انظر: السابق: ٥١٤/٢.

(٧٨) انظر: السابق: ٦٠١/٢.

٨- التصغيرُ يرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولها[٧٩].

٩- التثنية تَرُدُّ الاسم المعرفة إلى التنكير[٨٠].

١٠- لا يجوزُ ردُّ الشيءِ إلى غير أصلٍ[٨١].

١١- التمسُّك بالظاهر واجبٌ مهما أمكن[٨٢].

الخاتمة

أوَّلًا: النتائج

بناءً على ما سبقَ يمكنُ الخلوص إلى الآتي:

١- أن العرب غيَّرُوا أنماطَ تراكيب كلمهم وبِنَى ألفاظهم وتحوَّلُوا عنها؛ بعدًا من السآمة والملالة وطلبًا للخفَّة وسهولة النطق ومرونته، ولأنَّ ذلك عُدَّ مظهرًا من مظاهر تطوُّر لغتهم.

٢- أن النحويين تلمَّسُوا أصولَ تراكيب كلام العرب وبنى ألفاظهم، فعرفُوا طرائق متعددة للرجوع والردِّ إلى هذه الأصول بعد التحوُّلِ عنها.

٣- أن قدماء النحويين لمْ يُفرِدُوا للردِّ إلى الأصل وطرائقه بابًا خاصًّا يجمعُ تلك الطرائق، بل كانوا يعرضُون للردِّ إلى الأصل والرجوع إليه في دواخل معالجة مسائل العربية.

٤- أنَّ قدماء النحويين قد عالجُوا الردَّ إلى الأصل على مستويَيْنِ من مستويات البحث اللغوي، هما: التركيب الجُمْلِيّ، وبنية الكلمة.

٥- أنَّ تمَّام حسَّان قد اختار مصطلحًا خاصًّا للردِّ إلى الأصل هو التأويل وَحْدَهُ دُونَ غيرِهِ، وبنى عليهِ تطبيقاته.

٦- أنَّ حسَّانًا من خلال اختياره التأويل معنًى للردِّ إلى الأصل قد جعل للردِّ إلى الأصل أنواعًا أربعةً، هي: الردِّ إلى أصل الحرف (الصوت)، الرد إلى أصل الكلمة، الرد إلى أصل الجملة، الرد إلى أصل القاعدة.

---

(٧٩) انظر: السابق: ١/١٣، ٢/٦٧٣.

(٨٠) انظر: الإنصاف: ٢/٦٧٤. وذلك باعتبار القاعدة العامة فيها وذلك أن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها، والنكرة أصل والمعرفة فرعٌ، فإذا ثُنِّيَتِ المعرفة رُدَّتْ إلى أصولها؛ لأن التثنية تقع على النكرات لا المعارف، فإذا ثُنِّي (زيد) وهو معرفةٌ علمٌ مفرد فصار (زيدان) قالوا إنَّ تثنيته إنما جازت بعد تنكيره.

(٨١) انظر: السابق: ٢/٧٥٠.

(٨٢) انظر: السابق: ٢/٧٩٦. قال ابن جني: "باب في الحمل على الظاهر، وإنْ أمكن أن يكون المراد غيره: اعلمْ أنَّ المذهب هو هذا الذي ذكرناه، والعمل عليه، والوصيَّة به، فإذا شاهدْتَ ظاهرًا يكونُ مثلُه أصلًا أمضيْتَ الحكمَ على ما شاهدْتَه من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه". الخصائص: ١/٢٥١.

٧- أنَّ حسَّانًا قد وافق القدماء في المعنى العام للرد إلى الأصل، بل وفي تطبيقه.

٨- ضيَّق حسَّان الردَّ إلى الأصل في الحرف (الصوت)؛ إذ حصره في موقفٍ أو صورة واحدة من مواقف الكلام وصُوَرِه، تلك الصورة كانتْ أقرب ما تكونُ إلى النطق بهِ عند قراءة القرآن، في حين أنَّ مواقف المتكلّمين كثيرة متعددة أخرجَهُ منها.

ثانيًا: التوصيات

١- أنَّ جملةً من قضايا أصول النحو العربي -ولاسيما الفرعية- تحتاج إلى مزيدٍ من البحث والدراسة.

٢- أنَّ الردَّ إلى الأصل وما يتعلق به من قضايا، بحاجة إلى مزيد من التحرير، كتحرير مصطلحه، ومرادفاته، والوسائل المفضية إليه، وقواعده.

٣- أنَّ منهج تمَّام حسَّان ونمطية تفكيره اللغوي والنحوي لا يزالان بحاجة إلى مزيد بحثٍ.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

الأزهري، خالد، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

الاسترابادي، محمد، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، شرح شافية ابن الحاجب، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأنباري، عبدالرحمن، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بيروت، المكتبة العصرية.

الأندلسي، أبو حيَّان، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ط١، دمشق، دار القلم.

الأندلسي، محمد، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.

الأندلسي، محمد، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، البحر المحيط، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأنصاري، جمال الدين، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط١، بيروت، دار الفكر.

الأنصاري، عبدالله، (١٩٨٠م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط٦، بيروت، دار الندوة الجديدة.

الباروني، عمر، (٢٠٢٠م)، "ظاهرة الرجوع إلى الأصل في العربية دراسة صرفية"، مجلة شمال جنوب بجامعة مصراتة، ع(١٥)، (ص ص٥-٢٤).

الجرجاني، عبد القاهر، (١٩٨٢م)، المقتصد في شرح الإيضاح، بغداد، دار الرشيد للنشر.

ابن جني، عثمان، (١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م)، الخصائص، المكتبة العلمية.

حديجان، جمال، (٢٠٢١م)، "طرائق الرد إلى الأصل عند النحاة"، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، م٤، ع(٤)، (ص ص٧٧-١٠٢).

حسان، تمام، (١٩٨٨م)، الأصول دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

حسانين، عادل، (١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م)، "ما يرد الأشياء إلى أصولها في النحو والصرف دراسة تطبيقية في القرآن الكريم"، حولية كلية اللغة العربية – بنين جرجا بجامعة الأزهر، م٢، ع١٩، (ص ص١٠٧١–١١٩٥).

الحلبي، أحمد، (١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ط٢، دمشق، دار القلم.

الزهراني، عبد الكريم، رد الألفاظ إلى أصولها دراسة صرفية تحليلية، ماجستير، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، قسم الدراسات العليا – فرع اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ، مكة المكرمة.

ابن السراج، محمد، (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م)، الأصول في النحو، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة.

السلمي، رفيع، (٢٠٢٠م)، "ما يرد الحروف إلى أصولها في الأسماء بين القوة والضعف"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٢٨، ع٨، (ص ص١١٩–١٣٤).

عبد اللطيف، علي، (١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م)، "ابن صابر القائل بالخالفة في النحو العربي"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل للعلوم الإنسانية والإدارية، م٢١، ع١، (ص ص٢١–٣٦).

الفاسي، محمد، (١٣٢١هـ – ٢٠٠٠م)، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ط١، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

فاضل، محمد نديم، (١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م)، التضمين النحوي في القرآن الكريم، ط١، المدينة المنورة، دار الزمان.

القسطاوي، رمضان، (٢٠١٣)، "الرجوع إلى الأصل في النحو العربي أسبابه ونماذجه"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، م٢٩، ع٣، (ص ص١–٧٥).

ابن قنبر، عمرو، (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م)، كتاب سيبويه، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي.

ابن مالك، محمد، (١٤٤٣هـ)، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، ط٣، الرياض، مكتبة دار المنهاج.

ابن مالك، محمد، (١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط١، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.

ابن مالك، محمد، (١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م)، شرح الكافية الشافية، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث.

المبرد، محمد، (١٤١٥هـ – ١٩٩٤م)، المقتضب، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

المرادي، الحسن، (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م)، الجنى الداني في حروف المعاني، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

الوراق، محمد، (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م)، علل النحو، ط١، الرياض، مكتبة الرشد.

ابن يعيش، يعيش، (بلا تاريخ)، شرح المفصل، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية.

المراجع العربية بالحروف اللاتينية

Ālāzhry, ẖāld, (1421h- 2000m), šrḥ āltṣryḥ ʿlā āltwḍymḥ, ṭ1, byrwt, dār ālktb ālʿlmyẗ.

Ālāstrābādy, mḥmd, (1395h- 1975m), šrḥ šāfyẗ ābn ālḥāğb, byrwt, dār ālktb ālʿlmyẗ.

Ālānbāry, ʿbdālrḥmn, (1407h- ١٩٨٧m), ālḷnṣāf fy msāəl ālẖlāf byn ālnḥwyyn ālbṣryyn wālkwfyyn, byrwt, ālmktbẗ ālʿṣryẗ.

Ālāndlsy, ābw ḫyān, (1418h- 1997m,) āltḏyyl wāltkmyl fy šrḥ āltshyl, ṭ1, dmšq, dār ālqlm.

Ālāndlsy, mḥmd, (1418h- 1998m,) ārtšāf ālḍrb mn lsān ālʿrb, ṭ1, ālqāhrẗ, mktbẗ ālẖānğy.

Ālāndlsy, mḥmd, (1413h- 1993m), ālbḥr ālmḥyṭ, ṭ1, byrwt, dār ālktb ālʿlmyẗ.

Ālānṣāry, ğmāl āldyn, (1419h- 1998m), mġny āllbyb ʿn ktb ālāʿāryb, ṭ1, byrwt, dār ālfkr.

Ālānṣāry, ʿbdāllh, (1980m), āwḍḥ ālmsālk ēlā ālfyẗ ābn mālk, ṭ6, byrwt, dār ālndwẗ ālğdydẗ.

Ālbārwny, ʿmr, (2020m), "ẓāhrẗ ālrğwʿ ēlā ālāṣl fy ālʿrbyẗ drāsẗ ṣrfyẗ", mğlẗ šmālğnwb bğāmʿẗ mṣrātẗ, ʿ(15), (ṣ ṣ5-24).

Ālğrğāny, ʿbd ālqāhr, (1982m), ālmqtṣd fy šrḥ ālḷyḍāḥ, bġdād, dār ālršyd llnšr.

Ibn ğny, ʿṯmān, (1372h- 1952m), ālẖṣāəṣ, ālmktbẗ ālʿlmyẗ.

Ḥdyğān, ğmāl, (2021m), "ṭrāəq ālrd ēlā ālāṣl ʿnd ālnḥāẗ", mğlẗ ālryān llʿlwm ālḷnsānyẗ wālttbyqyẗ, m4, ʿ(4), (ṣ ṣ77-102).

Ḥsān, tmām, (1988m), ālāṣwl drāsẗ ābystmwlwğyẗ llfkr āllġwy ʿnd ālʿrb, ṭ1, bġdād, dār ālšōwn ālṯqāfyẗ ālʿāmẗ.

Ḥsānyn, ʿādl, (1436h- 2015m), "mā yrd ālāšyāʾ ēlā āṣwlhā fy ālnḥw wālṣrf drāsẗ ttbyqyẗ fy ālqrān ālkrym", ḥwlyẗ klyẗ āllġẗ ālʿrbyẗ – bnyn ğrğā bğāmʿẗ ālāzhr, m2, ʿ(19), (ṣ ṣ1071-1195).

Ālḥlby, āḥmd, (1424h- 2003m), āldr ālmṣwn fy ʿlwm ālktāb ālmknwn, ṭ2, dmšq, dār ālqlm.

Ālzhrāny, ʿbd ālkrym, rd ālālfāẓ ēlā āṣwlhā drāsẗ ṣrfyẗ tḥlylyẗ, māğstyr, (1417h- 1997m), qsm āldrāsāt ālʿlyā - frʿ āllġẗ, klyẗ āllġẗ ālʿrbyẗ, ğāmʿẗ ūm ālqrā, 1418h, -mkẗ ālmkrmẗ.

Ibn ālsrāğ, mḥmd, (1417h- 1996m), ālḭṣwl fy ālnḥw, ṭ3, byrwt, mōssẗ ālrsālẗ.

Ālslmy, rfyʿ, (2020m), "mā yrd ālḥrwf ēlā āṣwlhā fy ālāsmāʾ byn ālqwẗ wālḍʿf", mğlẗ ğāmʿẗ ālmlk ʿbd ālʿzyz: ālādāb wālʿlwm ālēnsānyẗ, m28, ʿ8, (ṣ ṣ119-134).

Abd āllṭyf, ʿly, (1441h- 2020m), "ābn ṣābr ālqāəl bālẖālfẗ fy ālnḥw ālʿrby", ālmğlẗ ālʿlmyẗ lğāmʿẗ ālmlk fyṣl llʿlwm ālḷnsānyẗ wālḷdāryẗ, m21, ʿ1, (ṣ ṣ21-36).

Ālfāsy, mḥmd, (1321h- 2000m), fyḍ nšr ālānšrāḥ mn rwḍ ṭy ālāqtrāḥ, ṭ1, dby, dār ālbḥwṯ lldrāsāt ālēslāmyẗ wḭḥyāʾ āltrāṯ.

Fāḍl, mḥmd ndym, (1426h- 2005m), āltḍmyn ālnḥwy fy ālqrḭn ālkrym, ṭ1, ālmdynẗ ālmnwr, dār ālzmān.

Ālqsṭāwy, rmḍān, (2013), "ālrğwʿ ēlā ālḭṣl fy ālnḥw ālʿrby āsbābh wnmāḏğh", mğlẗ klyẗ āldrāsāt ālēslāmyẗ wālʿrbyẗ llbnāt bālḭskndryẗ, m29, ʿ3, (ṣ ṣ1-75).

Ibn qnbr, ʿmrw, (1408h- 1988m), ktāb sybwyh, ṭ3, ālqāhrẗ, mktbẗ ālẖānğy.

Ibn mālk, mḥmd, (1443), ālfyẗ ā bn mālk fy ālnḥw wāltṣryf, ṭ3, ālryāḍ, mktbẗ dār ālmnhāğ.

Ibn mālk, mḥmd, (1387h- 1967m), tshyl ālfwād wtkmyl ālmqāṣd, ṭ1, ālqāhrẗ, ālmōssẗ ālmṣryẗ ālʿāmẗ lltālyf wālnšr.

Ibn mālk, mḥmd, (1402h- 1982m), šrḥ ālkāfyẗ ālšāfyẗ, ṭ1, dmšq, dār ālmḭmwn lltrāṯ.

Ālmbrd, mḥmd, (1415h- 1994m), ālmqtḍb, ālqāhr ẗ, ālmğls ālāʿlā llšōwn ālēslāmyẗ.

Ālmrādy, ālḥsn, (1413h- 1992m), ālğnā āldāny fy ḥrwf ālmʿāny, ṭ1, byrwt, dār ālktb ālʿlmyẗ

Ālwrāq, mḥmd, (1420h- 1999m), ʿll ālnḥw, ṭ1, ālryāḍ, mktbẗ ālršd.

Ibn yʿyš, yʿyš, (blā tāryḫ), šrḥ ālmfṣl, ālqāhrẗ, ēdārẗ ālṭbāʿẗ ālmnyryẗ.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م (٣٣)، ع (٦)، ص ص: ١٠٥ – ١٣٠ (٢٠٢٥م)
DOI: 10.4197/Art.33-6-4

Attributing to root according to Tamman Hassan

Jamal Ramadhan Heimed Hadijaan

Associate Professor, Department of Arabic Language
Faculty of Arts and Humanities, Hadhramout University, Yemen

alnhwi1@gmail.com

Abstract: This paper is devoted to studying Tammam Hassan's perspective on the principle of referring the branch to the origin in adding some contributions to the traditional perceptions. Although, generally, he is not far away from the traditional grammarians' mainstream, he is pioneering in specifying the concept of referring the branch to the origin only in the sense of interpretation as a Quranic connotation. His concept is varied as tackling the levels of phonemes, words, sentences, and rules. Based on these four notions, the paper is evolving to identify Hassan's application of these concepts with exemplification. The important results of this study are: The traditional Arab Linguists have not clearly identified the concept of referring the branch to the origin in their references except in studying some Arabic issues sporadically. Hassan agrees with them in terms of the perspective and contradicts them in the concept itself in terms of some of its types and applications. This is obviously illustrated in referring to this concept at the grapheme-phoneme level.

Keywords: response, origin, appreciation, interpretation, rule, Tammam Hassan.

IN THE NAME OF ALLAH,
THE MERCIFUL,
THE MERCY-GIVING

JKAU/ Arts and Humanities, Vol. (33), No. (6), pp. 1- 567 (2025)
ISSN: 1319-0989
Legal Deposit 14/0294

Journal of
KING ABDULAZIZ UNIVERSITY
Arts and Humanities

Volume (33), Number (6)

2025

Scientific Publishing Center
King Abdulaziz University
P.O. Box 80200, Jeddah 21589
http://spc.kau.edu.sa

Editorial Board

Prof. Dr. Ahmed Mohamed Azab
aazab@kau.edu.sa

Prof. Dr. Abdul Rahman Raja Allah Alsulami
aralsulami@kau.edu.sa

Prof. Dr. Mohamed Salih Alghamdi
Msalghamdil@kau.edu.sa

Prof. Dr. Amal Yahya Alshaikh
Ayalshaikh@kau.edu.sa

Prof. Samia Abdallah Bukhari
Sbukare@kau.edu.sa

Prof. Zakaria Ahmed El-sherbeny
zalsherpeny@kau.edu.sa

Prof. Nuha Suliman Alshurafa
Nalshurafa@kau.edu.sa

Dr. Zainy Talal Alhazmi
Zalhazmi@kau.edu.sa

Dr. Suliman Mustafa Aydinn
slaydinn@hotmail.com

Dr. Abdul Ra hman Obeid al-qarni
aoalqarni@kau.edu.sa

JKAU/ Arts and Humanities, Vol. (33), No. (6), pp. 1- 567 (2025)
ISSN: 1319-0989
Legal Deposit 14/0294

Contents

Section I

Arabic Articles (English Abstracts)

page

- Attitudes of Public Relations Practitioners Toward the Use of AI Tools in Crisis Management and the Automation of Communication Processes in Saudi Banks. 45

Eman Ahmed Morsi ……..……

- Observing the Objectives of Islamic Law in the Constitution of Medina: An Applied Analytical Study 75

Khalid Eid Awwadh Al-Otaibi……...……...

- Legal Exceptions for the Non-profit Sector: A Comparative Study 104

Abdul Aziz Ibn Muhammad Ibn Abdullah Al-Naser……...……

- Attributing to root according to Tamman Hassan 130

Jamal Ramadhan Heimed Hadijaan …….....

- Impact of Family, Social, and Economic Challenges on the Empowerment of Saudi Woman in the Sports Field 166

Refah Turki Ismail Mallah…….…….....

- Localizing electronic sports into Arabic and language awareness of preparatory-year students at King Abdulaziz University 203

Yaser Abdulaziz Alsulami……..……..…

- Interpretation of the Qur'an in the Qur'an by Imam Mujahid bin Jabr in his interpretation: a comparative study (The wall of Al -Baqara and Al Imran and Al - Ma'idah as a model) 231

Ahmed bin Abdullah Al-Hussaini ……..……..

- The Reality of Social Responsibility in Sports Organizations in the Kingdom of Saudi Arabia 250

Naif M. Almugahwi - Mowaffaq A. Sallam …….…….……..

- Information and Data in the Prospectus of Issuing Shares in the Parallel Market: A Legal Study 278

Naif bin Ibrahim Almazyad……...……..

- Symptoms of Competence among Fundamentalists: An Applied Fundamentalist Study on Disease 304

Abdulrahman bin Mastour bin Saeed Al-Maliki …….

- The crime of financial Fraud in Saudi System and Islamic law: a Comparative Study 334

Anas Mohammed Dhafer Alshehri ……..…….

- The Rhetoric of Narrative Imagery in the Novel entitled "Defater Al-Warraq" 365

Fawzi Ali Ali Soelih …….…….…….

- Legislating in Sharia and statutory law: An Analytical-comparative study between Jurisprudence and Law towards the authority of the ruler in enacting legislations 392

Muhammed Mubarak Salim Alshalawi ……..……

- The Grammatical Cases of the Word “qaleel” in the Noble Qurʾān 418

Turki bin Saleh Al-Ma'badi Al-Harbi …….

- The stance of the Saudi Legal System towards the right to digital oblivion 433

Hajar Sulaiman Al-Hammad ……..

- Linguistic and Cultural Challenges in Translating from Arabic into Bengali: An Analytical Study of Translators in Bangladesh 454

Anwar Saad Aljadaani - Anwar Shahadat Muhammed Musyafa - ……...…….

- The Yazidi sect: presentation and criticism 484

Mohammed bin Ahmed Aljwair ……..…….

- Winter Tourism in Tihama Asir in Asir Region, the Kingdom of Saudi Arabia 515

Alqahtani, Abdullah Muidh M. ……..……..

- The prophetic approach of self-esteem: A subject-based and fundamental study 548

Hanaa Abdullah Abu Daoud - Khadija Alrashdi ……..……..

- Constructing of the psychological emotional sensitivity scale among healthcare workers based on the rating scale model 567

Mona Saad Falih Al-Amri …….……...……

JKAU/ Arts and Humanities, Vol. **(**33**),** No. **(**6**)**, pp. 1- 567 (2025)
ISSN: 1319-0989
Legal Deposit 14/0294